PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
لدولة الإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان دولة الإمارات العربيه المتحده

أمام اللجنه الثالثه في الدوره (65) للجمعيه العامه

تدلي به الآنسه/ مي السويدي

حول البند 28

أ) النهوض بالمرأه

ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأه

و دورة الجمعيه العامه الاستثنائيه الثالثه و العشرين للجمعيه العامه

نيويورك 12/ اكتوبر/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يسرني أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير لجهودكم في إدارة أعمال هذا الإجتماع، كما أود أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام على جهوده وتقاريره القيمة والشاملة حول هذا البند. وفي هذا السياق تشيد دولة الإمارات العربية المتحدة بجهود الأمين العام في مجالات النهوض بالمرأة وترحب بإنشاء هيئة دولية جديدة تعني بشؤون المرأة. ونحن سعداء بتعيين السيدة ميشيل باشليت في منصب وكيل الأمين العام لشؤون المرأة.

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة العمل على تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية . وقد اتخذت حكومة الإمارات العديد من التشريعات والقرارات الوطنية الكفيلة بتطوير وضع المرأة ، و يتم تنفيذها في كافة المجالات من خلال الاستراتيجيات وبرامج العمل والآليات الوطنية المتخصصة. وتعتبر المرأة في الإمارات شريك

رئيسي في عملية التنمية وهي تتمتع بما تمنحه التشريعات والقوانين الوطنية والدولية من حقوق ودعم في كافة المجالات وبما يحقق مساهمتها في عملية التنمية الوطنية دون اي عوائق. وقد شهدت السنوات الأخيرة في دولة الإمارات اهتماماً متزايداً بمختلف قضايا المرأة واعتبارها ضمن أولويات السياسات التنموية في الدولة مع ايلاء الإهتمام اللازم بالنهوض بالمرأة في المناطق الريفية والمناطق النائية. وقد ضمن الدستور مساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق والواجبات وفي مقدمتها حق العمل والضمان الاجتماعي والتملك وإدارة والأموال والتمتع بكل خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والمساواة في الأجر في العمل. وانضمت الإمارات لإتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة عام 2004 . وقد حرصت الدولة على توفير الظروف الإجتماعية والعملية الممكنة للمرأة من خلال سن قوانين وتشريعات تتناسب مع طبيعتها، مثل امتيازات إجازة الوضع ورعاية الأطفال التي يضمنها قانون الخدمة المدنية، وعملت على إنشاء آليات وطنية متخصصة في شؤون المرأة والطفل مثل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومؤسسة التنمية الأسرية. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول التي حققت اهداف الألفية المتعلقة بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة بما فيها التعليم والصحة الإنجابية وعمل المرأة.

السيد الرئيس،

حققت المرأة الإماراتية مكاسب كبيرة في مجال المساهمة بصنع القرار على أعلى المستويات في الدولة ضمن إطار خطط التمكين السياسي، إذ انها تشارك في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث تحتل المرأة اربع مقاعد في مجلس الوزراء ، وتمثل 22% من اعضاء المجلس الوطني الإتحادي. وارتفع عدد العاملات في السلك الدبلوماسي وتمثيل الدولة في الخارج بدرجة سفيرات وغيرها من الدرجات الدبلوماسية. كما تشارك المرأة الإماراتية في تمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في عدد من المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو، ومنظمة التجارة الدولية.هذا إلى جانب مشاركتها الفعالة في الأنشطة الإقليمية والدولية للقيادات النسائية حول قضايا المرأة في مختلف المجالات للارتقاء بمكانتها وتعزيز دورها في مسيرة التنمية المستدامة سواء على صعيد صياغة القرار أو التصرف في الموارد والاستفادة من ثمار التنمية. كما تعمل المرأة في السلك القضائي كقاضية ووكيلة نيابة.

وتشغل المرأة الإماراتية 66 % من وظائف القطاع الحكومي في البلاد من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار مثل وكيل وزارة. وتشغل النساء 60% في الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة والتمريض إلى جانب انخراطها في القوات المسلحة والشرطة والجمارك. كما اقتحمت المرأة بكفاءة ميدان الأعمال الخاصة واثبتت تفوقها ونجاحها بصورة كبيرة.

السيد الرئيس،

دعمت الإمارات الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والخطة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص وبالذات النساء والفتيات. وقد حققنا انجازات ملموسة في مكافحة الإتجار من خلال وضع وتنفيذ الإستيراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص. واتخذت الدولة التدابير اللازمة والوقائية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة منها على سبيل المثال إنشاء أقسام التوجيه الأسري في محاكم الدولة والمحاكم الخاصة بالأسرة ومراكز إيواء وحماية النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في مختلف مدن الدولة لحمايتهم وضمان احترام حقوقهم الإنسانية وتوفير المأوى المناسب وتقديم الرعاية الاجتماعية والقانونية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية لهم من خلال برامج التدريب وإعادة التأهيل والتعريف بالحقوق والواجبات.

وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مساعيها في مجال النهوض بالمرأة بما يضمن معالجة كافة الثغرات التي تحول دون تحقيق النهوض الكامل بالمرأة وحماية حقوقها وضمان مشاركتها في اتخاذ القرار على كافة المستويات.

وشكراً